



سياسة المحفظة الاستثمارية للمصارف التجارية واثرها على مركزها المالي دراسة مقارنة لنماذج من
المصارف التجارية العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية
م.م. احمد عبد الحسين صادق

Ahmed.sadiq@uokerbala.edu.iq

07815531219

جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد/قسم المحاسبة

المستخلص

يشهد القطاع المصرفي اليوم تحولاً بفعل الابتكارات التكنولوجية مثل الخدمات البنكية عبر الإنترنت والتطبيقات الهاتفية للمدفوعات الإلكترونية، كما يتجه نحو تعزيز الشمول المالي وتطوير المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وأصبح يعدّ عموداً فقيراً للنظام المالي وللأنشطة الاقتصادية في أي دولة ويبقى أساسياً لتعزيز النمو والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة. بناءً على أهمية القطاع المصرفي حاول الباحث ومن خلال بحثه ان يبين مدى أهمية تنويع المحافظ الاستثمارية للمصارف ومساهمتها في الحماية ضد الأزمات الاقتصادية المحتملة من خلال تقليل المخاطر الاستثمارية وفي نفس الوقت إمكانية تحسين عوائد الاستثمار وتحقيق الأرباح، وكانت احدي الفرضيات التي اعتمد عليها البحث هي عدم وجود كفاءة في تنويع المحافظ الاستثمارية للمصارف التجارية. من اجل انجاز هذا البحث والوصول إلى النتائج تم استخدام التحليل المالي ومقارنة البيانات المالية للمصارف المبحوثة للمدة من سنة 2009 ولغاية سنة 2023 وتم استخدام التحليل الإحصائي لأثبات وجود علاقة الارتباط والاثربين مكونات المحفظة الاستثمارية وربحية المصارف، ومن خلال ذلك توصل الباحث إلى العديد من الاستنتاجات ومن أهمها ان المصارف عينة البحث لم تراعي التنويع الاستثماري العلمي في تكوين محافظها الاستثمارية وركزت بنسبة عالية على أحد انواع الاستثمارات وهو الاستثمار في منح القروض ومن ثم بفارق واضح اعتمدت على الاستثمار في الاوراق المالية بينما لم تعر اهتماماً يذكر للاستثمار في خصم الاوراق التجارية، ومن التوصيات التي رأى الباحث ان على المصارف ان تعطي انتباهاً لها ودراستها من أجل تحقيق الاهداف المرجوة من القطاع المصرفي ان تعمل على تنويع محافظها الاستثمارية وخاصة وانه تتوفر لديها امكانيات مادية وبشرية محترمة من أجل القيام بإدارة استثماراتها وتحقيق الارباح والأمان بشكل متوافق.

الكلمات المفتاحية: المحفظة الاستثمارية، الاستثمارات في الاوراق المالية، الاستثمارات في خصم الاوراق التجارية، الإستثمار في منح القروض والتسليفات.

Investment portfolio policy of commercial banks and its impact on their financial position A comparative study of models of Iraqi commercial banks registered in the Iraqi Stock Exchange

A.L. Ahmed Abdulhussein Sadeq

Ahmed.sadiq@uokerbala.edu.iq

07815531219

University of Karbala College of Administration and Economics

Department of Accounting

Abstract

The banking sector is witnessing a transformation today due to technological innovations such as online banking services and mobile applications for electronic payments. It is also moving towards enhancing financial inclusion and developing products and services to better meet the needs of customers. It has become a backbone of the financial system and economic activities in any country and remains essential to enhancing growth and stability and achieving sustainable development. Based on the importance of the banking sector, the



researcher tried, through his research, to show the importance of diversifying banks' investment portfolios and their contribution to protection against potential economic crises by reducing investment risks and at the same time the possibility of improving investment returns and achieving profits. One of the hypotheses on which the research was based was the lack of efficiency in diversifying commercial banks' investment portfolios. In order to complete this research and reach the results, financial analysis was used and the financial data of the banks studied for the period from 2009 to 2023 was compared. Statistical analysis was used to prove the existence of a correlation and impact relationship between the components of the investment portfolio and the profitability of banks. Through this, the researcher reached many conclusions, the most important of which is that the banks in the research sample did not take into account scientific investment diversification in forming their investment portfolios and focused to a high degree on one type of investment, which is investment in granting loans. Then, with a clear difference, they relied on investment in securities, while they paid little attention to investment in discounting commercial papers. Among the recommendations that the researcher saw that banks should pay attention to and study in order to achieve the desired goals of the banking sector is to work on diversifying their investment portfolios, especially since they have respectable material and human capabilities in order to manage their investments and achieve profits and security in a compatible manner. Keywords: Investment portfolio, investments in securities, investments in discounting commercial papers, investment in granting loans and advances.

المقدمة

يُعتبر القطاع المصرفي أحد الأركان الأساسية للاقتصاد الحديث في العالم إذ يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تدعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، إذ ساهم هذا القطاع وبشكل كبير جداً في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للبلدان من خلال دوره المحوري وسياسته المتبعة في التأثير على معدلات الفائدة وتوفير الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للقيام بالاستثمارات والمشروعات الجديدة مما يساهم في الحفاظ على النمو الاقتصادي وتوفير فرص التوظيف ومن ثم زيادة الانتاجية وكذلك تعزيز الثقة بين المستثمرين والمستهلكين عبر تقديم خدمات مالية موثوقة وأمنة على الرغم من التحديات التي تواجه نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على استقرار المؤسسات المالية وزيادة المنافسة من قبل المؤسسات المالية الأخرى مثل فتح الحسابات الجارية والتوفير والبطاقات الائتمانية وقروض السيارات والمنازل وتقديم الحلول والخدمات الاستشارية لمساعدة الافراد والشركات في ادارة المخاطر المالية إضافة إلى الخدمات الحديثة التي اضطلع بها القطاع المصرفي منها الدور الايجابي الذي يؤديه في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع البيئية والاجتماعية، وقد أعطى تطوير التكنولوجيا المالية (Finance Technology) فرصة لتحديث النظام المصرفي وجعله أكثر كفاءة وملاءمة لسد الاحتياجات المتزايدة للأشخاص ما يسهم أيضاً في جذب الشباب وتحفيز الابتكار ويزيد من القدرة التنافسية، لذا فإن الحفاظ على صحة واستقرار القطاع المصرفي يعد ضرورياً لضمان نمو اقتصادي مستدام وشامل.

من أجل ذلك فإن تنويع المحفظة الاستثمارية للقطاع المصرفي يعد من الاستراتيجيات الحيوية للحفاظ على استقراره وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر، فعبر توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الاصول والقطاعات الاقتصادية المختلفة يمكن للمصارف تقليل تأثير أي خسارة محتملة في أحدها



وبالتالي يقلل من التقلبات في الأداء المالي، وفي نفس الوقت يساعد التنوع في زيادة العوائد عن طريق الاستفادة من فرص الاستثمار المختلفة التي قد تحقق عوائد مرتفعة، أي ان تنوع المحافظ الاستثمارية للمصارف بشكل أمثل وعلمي مدروس سيشجع لها التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، بما في ذلك فترات الركود أو الانتعاش الاقتصادي، وأخيراً إن الحفاظ على القطاع المصرفي يتطلب استراتيجية فعالة تشمل تنوع المحفظة الاستثمارية بشكل مدروس ومتكامل لتعزيز الاستقرار والنمو المستدامين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة والمتنوعة باستمرار.

الفصل الاول

منهجية البحث: Search Methodology

تمهيد

تمثل منهجية البحث العمود الفقري لأي دراسة علمية فهي ليست مجموعة إجراءات فحسب بل هي وسيلة لضمان الدقة والموضوعية وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية بخطوات متسلسلة تبدأ بتحديد المشكلة أو السؤال البحثي وتطوير فرضيات ثم الانتقال إلى تصميم الدراسة وجمع البيانات وتحليلها وتفسير النتائج المستخلصة ومن ثم الوصول إلى نتائج موثوقة وقابلة للتعميم، وفي سياق ذلك ومن أجل فهم عينة المصارف المدروسة بشكل معمق، والتعرف على الأدوات والأساليب العلمية التي تم استخدامه لتحقيق أهداف الدراسة تضمنت منهجية هذا البحث المشكلة وأهمية وأهداف البحث والفرضيات التي بني عليها وكذلك تحديد عينة البحث وحدودها المكانية والزمانية وكما يأتي:

1.1 مشكلة البحث Search problem

على الرغم من أن التنوع ومع ما يتفق معه معظم المتخصصين في الاستثمار في أنه (لا يمكن أن تكون هناك ضمانه أكيدة ضد الخسارة) إلا انه يُعد أهم عنصر للوصول إلى الأهداف المالية طويلة المدى وفي نفس الوقت يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، ويهدف إلى تعظيم العائد عبر الاستثمار في مجالات مختلفة من خلال تخصيص الاستثمارات بين مختلف الأدوات المالية والصناعات وفئات أخرى، إذ يتفاعل كل منهما بشكل مختلف مع نفس الحدث، بناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين:

هل إن المصارف المبحوثة لديها تنوع في محافظها الاستثمارية؟
هل تؤثر مكونات المحافظ الاستثمارية للمصارف عينة البحث في ربحيتها؟

2.1 أهمية البحث The importance of the search

1. يعتبر تنوع الاستثمارات وسيلة فعالة لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار فعندما تستثمر المصارف في قطاعات مختلفة أو أصول متنوعة، فإنها تقلل بذلك تأثير تراجع أداء أحد الأصول أو القطاعات على المحفظة الكلية.
2. يساعد التنوع في تحقيق عوائد أفضل على المدى الطويل، فمن خلال توزيع الاستثمارات على مختلف الأصول يمكن للمصارف أن تستفيد من الفرص المحتملة في الأسواق المختلفة.
3. يسهم التنوع في تعزيز استقرار العوائد المالية للمصرف وتقوية المركز المالي له، مما يمكنه من التحديات الاقتصادية بشكل أفضل ويقلل من التقلبات الحادة في الأداء المالي.
4. مع وجود تنوع في المنتجات الاستثمارية تستطيع المصارف تلبية احتياجات عملائها المتنوعة وتقديم حلول مالية تلبي متطلبات السوق.
5. يساعد التنوع المصارف على التكيف مع التغيرات السريعة الحاصلة في الأسواق المالية والاقتصادية، مما يعزز قدرتها على البقاء والنمو.

3.1 أهداف البحث Goals of the search : يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية:

التعرف على مكونات المحافظ الاستثمارية للمصارف عينة البحث.
أثر مكونات المحافظ الاستثمارية للمصارف في أرباحها.
التعرف على السياسة الاستثمارية التي تنتهجها إدارات المصارف عينة البحث في إدارة محافظها الاستثمارية.



دراسة تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف المبحوثة في زيادة تحقيق الأرباح وتقوية مركزها المالي وتحقيق درجة عالية من الأمان لمواجهة الأزمات.

4.1: فرضيات البحث **The hypothesis of the search**

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين سياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي للمصرف.
الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي للمصرف.

5.1: حدود البحث **Search limits**

1.5.1: الحدود الزمانية: أعتمد البحث على البيانات والتقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث للسنوات من 2009 ولغاية سنة 2023.

2.5.1: الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية الخاصة بالبحث بالمصارف التجارية العراقية.

6.1: مجتمع وعينة البحث **Society and sample search**

أولاً: مجتمع البحث: القطاع المصرفي العراقي.

ثانياً: عينة البحث: (مصرف سومر التجاري ومصرف آشور الدولي للإستثمار ومصرف الخليج التجاري ومصرف المنصور للإستثمار ومصرف الائتمان العراقي).

الفصل الثاني

المبحث الاول:

1.1.2: المصارف التجارية:

تعتبر الخدمات المالية واحدة من أكبر وأهم الصناعات في الاقتصاديات المتقدمة، وفي هذا المجال يعد قطاع الخدمات المصرفية أكبر القطاعات التي شملتها هذه الصناعات الذي تضمن عدة أنواع من المصارف مثل المصارف التجارية ومصارف الإستثمار، كما شملت أيضاً العديد من الشركات مثل شركات التحويل المالي ومنح القروض والائتمان النقدي وكذلك الشركات الاخرى التي تقدم الخدمات المالية (Mahmoud and Steve, 2009:9).

تؤدي المصارف التجارية دوراً بارزاً وحيوياً في النشاط الاقتصادي وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية باتجاه التقدم من خلال استخدامها العديد من الاليات من اجل القيام بوظائفها المختلفة والعمل على تحقيق اهدافها واهداف المجتمع معاً (عريفات، 2010:54).

2.1.2: مفهوم المصارف التجارية:

ان المصارف التجارية بمعناها الشامل عبارة عن مؤسسات ائتمانية تقوم بتقديم الخدمات المتنوعة إلى كافة القطاعات سواء كانت هذه القطاعات عامة أو خاصة غير قيامها بتمويل مشاريع القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها وبالطبع حسب احتياجات تلك المشاريع وبفائدة و ضمانات معينة ملائمة وبموافقة المصرف بهدف دعم عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية للبلد، كما تقوم بمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي وعمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، لقد وضع العديد من المفكرين والباحثين تعاريف للمصارف التجارية منها:

وقد عرف التشريع الفرنسي البنك التجاري "هي تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم تقوم بإعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية المختلفة" (جعفر، 1999:17).

" هي منشآت مالية تقبل الودائع من الغير و تمويل منشآت الأعمال الأخرى و الجمهور و دوائر الدولة بالأموال على شكل قروض و استثمارات لأمد قصيرة في الغالب " (الحسيني/الدوري، 2000:14).

(3) "هي تلك البنوك التي رخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وكذلك تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع المختلفة واستعمالها مع موارد البنك الأخرى في الاستثمار جزئياً أو كلياً عن طريق الإقراض أو بأية وسيلة أخرى يسمح بها القانون" (هاني، 2003:206).



- 4) نص التعريف المبكر في الولايات المتحدة لأغراض تنظيمية على أن البنك التجاري هو كيان يقبل الودائع عند الطلب (غير المدرة للفائدة) ويقدم القروض للشركات (Koch/macdonald,2015:18).
- 5) تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية (الصيرفي،2016:16).
- 3.1.2: أهمية المصارف التجارية:** تتجلى أهمية المصارف التجارية في العصر الحديث من خلال دورها في استثمار أرصدها الضخمة الناتجة من الودائع الصغيرة للزبائن على مستوى اقتصاديات الحجم:
- 1- بدون هذه الوساطة يتوجب على أصحاب الأموال البحث عن المستثمرين اللازمين بشروط مواتية للطرفين والعكس صحيح.
 - 2- بدون المصرف تكون المخاطرة أكبر على اصحاب الاموال حيث انه في أغلب الاحيان لا يوجد سوى مشروع واحد للمشاركة فيه.
 - 3- تنوع المحفظة الاستثمارية للمصرف تسمح له بتنوع المخاطر والدخول في مشاريع ذات مخاطر أعلى.
 - 4- يمكن للمصرف الدخول في مشاريع طويلة الأجل بسبب رصيده المالي المرتفع.
 - 5- تعمل الوساطة المصرفية على زيادة السيولة في الاقتصاد وتقليل الطلب على النقود من خلال توفير أصول قريبة من النقود تولد عوائد.
 - 6- توفير أصول مالية للمستثمرين بمخاطر مختلفة وعوائد مختلفة وظروف مختلفة يمكنها تلبية وإشباع مختلف الرغبات.
 - 7- تشجيع الأسواق الأولية على الاستثمار وإصدار الأصول المالية التي كثيراً ما يتجنب الأفراد الاستثمار فيها خوفاً من المخاطرة.

4.1.2: أهداف المصارف التجارية:

ان أهداف المصارف التجارية تتجلى في ثلاثة اقسام وهي (الربحية – السيولة – الامان) والتي سنتطرق اليها باختصار كل على حدا:

أ- الربحية :

تنتج الارباح أو الربحية عن طريق استخدام المصرف لأمواله في مجالات استثمارية مختلفة ومن الجدير بالذكر ان الجانب الاكبر لمصرفاته يتمثل في الفوائد التي يدفعها لأصحاب الودائع بمختلف أنواعها، وايراداته تتمثل في الفوائد التي يجنيها نتيجة استثمار تلك الودائع(هندي،2003: 10).

ب- السيولة :

ان السيولة بالنسبة للمصارف التجارية كتعريف تعني قدرته على مواجهة الالتزامات المالية التي تترتب عليه لغرض تلبية طلبات سحب المودعين وتلبية طلبات الائتمان، ومن هنا تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الهداف الاساسية للبنوك التجارية لان عند توفيرها تساعد البنوك على تجنب الخسارة التي تحدث بدورها نتيجة اضطراره إلى تصفية بعض موجوداته الغير سائلة ويؤدي عدم وود السيولة في البنك إلى الافلاس . (الحسيني،2000:93).

ج- الامان :

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر مقارنة بصافي الأصول وهذا يعني صغر هامش الامان بالنسبة للمودعين ، و يمكن للبنك تحمل خسارة فوق مستوى رأس ماله وذلك عبر اللجوء إلى اموال المودعين التي يمتلكها و على البنك ان يحقق اكبر قدر ممكن من الامان للمودعين على أساس رأس ماله الصغير، الا ان ما يمكن ملاحظته هو التعارض الواضح بين هذه الهداف لان ادارة البنك تسعى إلى تحقيق اقصى عائد وهو ما قد يترك اثرا سلبيا في مستوى السيولة ودرجة الامان أما المودعين فيطالبون ان يحتفظ البنك بقدر كبير من السيولة أو الأموال السائلة وان يوجه موارده المالية إلى استثمارات تتسم بدرجة قليلة من المخاطرة وهو ما يترك اثرا عكسيا على الربحية ، لذا ينبغي على إدارة البنك ان تركز على تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق اقصى عائد أما بالنسبة إلى أهداف المودعين المتمثلة في السيولة والامان فيمكنها التحقق من خلال التشريعات والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي (هندي،2003: 12).



المبحث الثاني:

1.2.2: المحفظة الاستثمارية: مقدمة:

تعتبر المحافظ الاستثمارية إحدى الأدوات الحيوية للمصارف التي تساهم في تحقيق أهدافها المالية والاستثمارية من خلال تنويع الأصول التي يمتلكها وهي تتنوع بين الأسهم والسندات والأصول الأخرى وإدارة المخاطر بفعالية من أجل زيادة عوائد المصارف ومن ثم سد احتياجات العملاء من الخدمات المختلفة، ومن الأمور المهمة التي تتطلبها نجاح المحفظة الاستثمارية هو الفهم العميق للأسواق المالية والمرونة في التعامل مع التغيرات الاقتصادية، كما أن اختيار الاستراتيجية المناسبة لإدارة المحفظة يمكن أن يكون له الأثر الكبير على الأداء العام للاستثمارات، لذا تحتم على المصارف العمل باستمرار على تطوير استراتيجيات استثمارية فعالة، وتحليل أداء محفظتها بشكل دوري لضمان تحقيق أهدافها المرجوة والبقاء في صدارة المنافسة في السوق المالي.

2.2.2: مفهوم المحفظة الاستثمارية:

هي أداة مركبة من أدوات الإستثمار، تتكون من أصلين أو أكثر و تخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة الذي يكون مالكا لها أو مأجورا فقط (عيسى، 2016:74).
عرفت أيضاً المحفظة الاستثمارية بأنها (مجموعة من الأصول التي قد تكون أصول حقيقية مثل العقارات والذهب، أو أصول مالية مثل الأسهم والسندات، أو مزيج من هذين النوعين من الأصول، ويقرر مدير المحفظة توليد وتحقيق عائد يتناسب مع مخاطر معينة من خلال تنويع مكوناتها. (المبيضي، 2023:9).
وعرفت كذلك بأنها (هي إحدى مؤسسات الإستثمار التي قد تتخذ شكل الشركة المساهمة أو الوحدة التنظيمية المستقلة في داخل الجهة المنشئة لها شركة أو مصرف أو شركة تأمين، وهي تعمل كوسيط مالي لجمع الاموال من الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين مقابل وثائق الإستثمار التي يحصلون عليها، ويتم إستثمار تلك الاموال في تكوين محافظ اما في شراء الاوراق المالية أو الإستثمار المباشر والتي يتولى ادارتها مديرون محترفون مقابل اتعاب معينة وذلك في سبيل زيادة العائد وتقليل المخاطر وتوفير السيولة وتحقيق باقي اهداف المحفظة (فرحات، 2019:7).

3.2.2: أنماط السياسات المتبعة في إدارة المحافظ الاستثمارية:

تعتمد السياسات المتبعة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية على نوع العائد الذي يحققه المستثمر والحجم المطلوب والمخاطر المرتبطة بذلك العائد وقدرة المستثمر على تقبل تلك المخاطر، وبناء على ذلك تنقسم السياسات إلى ثلاثة أنواع وهي (السرحة، 2014:9):

1) السياسة المخاطرة (الهجومية) Aggressive Policy :

وهي سياسة يتبناها مدير المحفظة المضارب الذي يفضل فيها العائد على الأمان والنموذج الشائع لهذه السياسة هي محفظة رأس المال التي تهدف لجني عائد عن طريق النمو الحاصل في قيم الأصول، وغالبا ما يتم شراء أسهم لشركات في بداية نموها بهدف جني أرباح رأسمالية مستقبلية في الاوقات التي تظهر فيها مؤشرات ازدهار اقتصادي محتمل (فرحات، 2019:17).

2) السياسة المتحفظة (الدفاعية) Defensive Policy :

يعطى فيها عنصر الأمان أولوية على حساب عنصر العائد من خلال التركيز على أدوات الإستثمار ذات الدخل الثابت، ويطلق على هذا النوع من المحافظ مصطلح محافظ الدخل و التي تتكون أساساً من سندات حكومية أسهم ممتازة وسندات.

3) السياسة المتوازنة (الهجومية الدفاعية) Aggressive Defensive Policy :

تعتبر هذه السياسة وسطاً بين النمطين السابقين ويراعي فيها تحقيق استقرار نسبي في المحفظة مع عائد مقبول ومستوى مقبول من المخاطرة، ويتم ذلك بتنويع رأسمال المحفظة بأدوات إستثمارية وتتميز هذه السياسة بالجمع بين المتحفظة والمخاطرة اي ان القاعدة الاساسية لها تعتمد على الموازنة بين السيولة والربح والامان (عيسى، 2016:75).



4.2.2: عوامل نجاح سياسة تنويع المحافظ الاستثمارية

هناك عدة عوامل لا بد للمستثمر صاحب المحفظة أو القائم على تشكيلها أن يراعيها عند تكوينه للمحفظة الاستثمارية من أجل الحصول على تشكيلة أوراق مالية ناجحة، سنذكر بعض منها على سبيل الذكر لا الحصر:

(1) تنوع المخاطر الاستثمارية:

يمكن لعائد المحفظة ان يتعرض لعدة مخاطر يمكن ان يطلق عليها مصطلح المخاطر الكلية التي تنقسم إلى مخاطر منتظمة التي تنتج من خلال العوامل التي تؤثر على اسعار كافة الاوراق المالية بسبب ظروف عامة كالكساد او الظروف السياسية، والنوع الثاني يسمى بالمخاطر غير المنتظمة او المخاطر التي يمكن تجنبها وتكون خاصة بشركة او قطاع معين(الخضيري،1999:75)، وسياسة التنويع قد تنجح في تخفيض النوع الثاني من المخاطر لكن لا تفيد في تجنب النوع الأول.

(2) عدد أصول المحفظة:

فكلما زاد عدد أصول المحفظة، كلما تزايدت مزايا سياسة التنويع في تخفيض المخاطر، وهذا طبقاً لقانون العينات العشوائية الذي يشير إلى التناسب العكسي بين عدد عناصر المحفظة واحتمال تركيز الخسارة في عنصر معين.

(3) معامل الارتباط بين أصول المحفظة:

من حيث نوع الارتباط فقد يكون موجبا كما يحدث بين أسعار الأسهم و أسعار العقار، وقد يكون سالبا كما حدث في أزمة Wall Street عندما أدى الإنخفاض الحاد في أسعار الأسهم إلى ارتفاع حاد في أسعار السندات، ويهدف مبدأ الارتباط إلى تخفيض درجة المخاطرة التي تصاحب تكوين محفظة الاوراق المالية في ظل درجة الارتباط بين عوائد الإستثمار في اوراق مالية لشركات مختلفة.

5.2.2: أهمية المحافظ الاستثمارية:

تعتبر المحافظ الاستثمارية ذات أهمية كبيرة وذلك على النحو التالي:

- 1- الاستفادة من خبرات الإدارة المتخصصة: يتم إدارة المحفظة من المتخصصين في التحليل المالي ذو كفاءة وخبرة مالية في الاستثمار، لذلك يستطيع المستثمر العادي وضع أمواله في المحافظ الاستثمارية للاستفادة من خبرات الإدارة المتخصصة.
- 2- تساعد على تحقيق أقصى حد من العائد عن طريق تقليل تكاليف رسوم هيئة الأوراق المالية والبورصة وعمولة السمسرة وهامش ربح صانع السوق.
- 3- انخفاض المخاطر، إذ ان ضخامة الأموال المتاحة للمحفظة تساعد على تحقيق التنويع المناسب في الأوراق المالية التي يمكن أن تحتويها المحفظة وبالتالي تقليل المخاطرة إلى حد كبير.
- 4- دور الوساطة المالية الذي تقوم به المحافظ الاستثمارية في الاقتصاد القومي بتجميع الأموال من المدخرين الذين قد لا يناسبهم إبداعها في المصارف واستثمارها في محافظ أوراق مالية الخاصة بالشركات التي تمارس أنشطة منتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- 5- مساهمة المحافظ في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية نظراً لأن قرارات مديري المحافظ تتم بناء على دراسة علمية لحالة السوق وطبقاً للمعلومات والحقائق بما يساعد على توضيح آثارها على أسعار الأوراق المالية بشكل صحيح، على خلاف قرارات صغار المستثمرين الأفراد التي تتغلب عليها الانفعالية وردود الأفعال للشائعات وسلوك القطيع، مما قد يجعل دور المحافظ الاستثمارية أحياناً قريباً من دور صانعي السوق للمحافظة على توازن الأسعار.

الفصل الثالث

المبحث الاول

1.3: تحليل أبعاد المحفظة الاستثمارية للمصارف



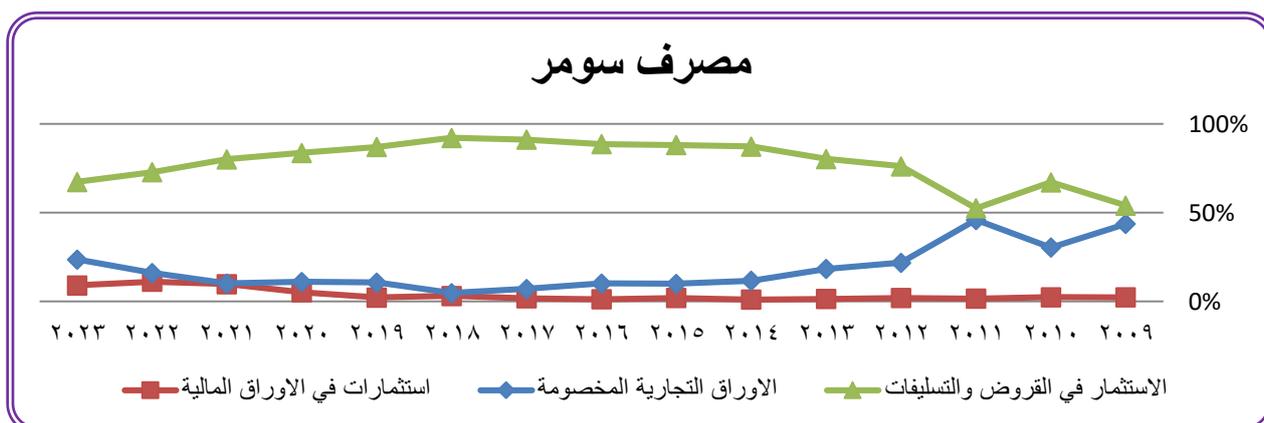
تضمنت المحافظ الاستثمارية المصرفية إلى مكونات (أقسام) ثلاثة هي الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار في الأوراق التجارية المخصصة أما الاستثمار الثالث فهو الاستثمار في القروض والتسليفات، وفيما يلي تحليل مكونات المحافظ الاستثمارية للمصارف عينة البحث وللمدة من سنة 2009 ولغاية سنة 2023 بشكل منفصل وكالاتي :-
1.1.3: مصرف سومر التجاري:

جدول رقم (1)

نسب الاستثمار إلى إجمالي المحفظة الاستثمارية لمصرف سومر التجاري للسنوات من 2009 – 2023

اسم المصرف	السنة	الاستثمارات المالية	الأوراق التجارية المخصصة	القروض والتسليفات	المحفظة الاستثمارية	استثمارات في الأوراق المالية	الأوراق التجارية المخصصة	الاستثمار في القروض والتسليفات
مصرف سومر التجاري	2009	1104973303	2100850000	25965659015	48079132318	2.30%	43.70%	54.01%
	2010	1205944000	1531050000	33871648795	50388092795	2.39%	30.39%	67.22%
	2011	1205944000	3523480000	40314083000	76754827000	1.57%	45.91%	52.52%
	2012	1510011000	1664610000	58046182000	76202293000	1.98%	21.84%	76.17%
	2013	1510011000	1955016000	85922241000	106982412000	1.41%	18.27%	80.31%
	2014	1510012000	1681886000	126230966000	144559838000	1.04%	11.63%	87.32%
	2015	2260537000	11755644000	104523609000	118539790000	1.91%	9.92%	88.18%
	2016	1338834000	11356909000	99443155000	112138898000	1.19%	10.13%	88.68%
	2017	1738400000	7007804000	90559248000	99305452000	1.75%	7.06%	91.19%
	2018	2524418000	3852740000	75470918000	81848076000	3.08%	4.71%	92.21%
	2019	1729073000	8438538000	68693300000	78860911000	2.19%	10.70%	87.11%
	2020	2518395000	5397940000	40891331000	48807666000	5.16%	11.06%	83.78%
	2021	3592790000	7380900000	29524514000	36855873000	9.75%	10.14%	80.11%
2022	5952990000	5137100000	35090670000	32280030000	11.4%	16.03%	72.83%	
2023	35952790000	9390000000	267624630000	39747742000	9.05%	23.62%	67.33%	
(2009:2023)	30942389300	290680285000	929728384810	151351059413	7.3%	18.34%	77.93%	

سنة 2011 إذ بلغت (45.91%)، وسجل نسبة (4.71%) كأدنى نسبة استثمار للخصم في سنة 2018، وقد كانت نسبة (92.21%) التي تم تسجيلها في سنة 2018 أعلى نسبة استثمار في القروض والتسليفات في حين ان أدنى نسبة استثمار في القروض والتسليفات كانت في سنة 2011 إذ بلغت (52.52%)، ومن خلال ملاحظة النسب المذكورة سابقا نلاحظ ان المصرف كان مركزاً على الاستثمار في القروض والتسليفات أكثر بفارق كبير جداً عن استثماراته في باقي مكونات محفظته الاستثمارية. وفي أدناه الشكل رقم (1) الذي يبين فيه منحى نسب الاستثمارات للمصرف طيلة مدة البحث





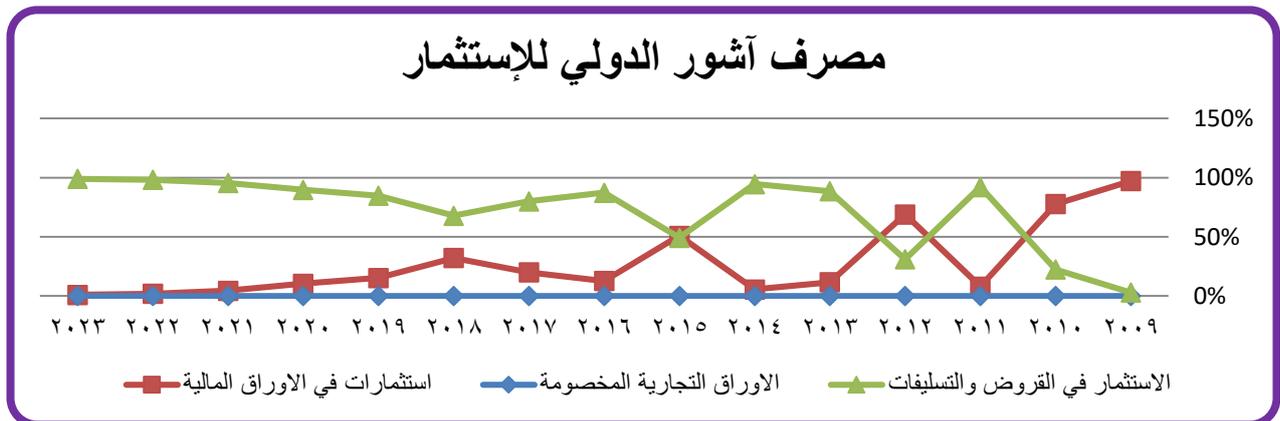
: مصرف آشور الدولي الاستثماري:

جدول رقم (2)

نسب الاستثمار إلى إجمالي المحفظة الاستثمارية لمصرف آشور الدولي للإستثمار للسنوات من 2009 – 2023

اسم المصرف	السنة	الاستثمارات المالية	الاوراق التجارية المخصصة	القروض والتسليفات	المحفظة الاستثمارية	استثمارات في الاوراق المالية	الاوراق التجارية المخصصة	الاستثمار في القروض والتسليفات
مصرف آشور الدولي للإستثمار	2009	103748275000	0	3128131833	106,876,406,833	97.07%	0.00%	2.93%
	2010	56878941667	0	16372459173	73,251,400,840	77.65%	0.00%	22.35%
	2011	3767453751	0	43931667077	47,699,120,828	7.90%	0.00%	92.10%
	2012	112607533000	0	50698011000	163,305,544,000	68.96%	0.00%	31.04%
	2013	12607533000	0	96974402000	109,581,935,000	11.51%	0.00%	88.49%
	2014	4923191000	0	85073521000	89,996,712,000	5.47%	0.00%	94.53%
	2015	12787542000	0	12373668000	25,161,210,000	50.82%	0.00%	49.18%
	2016	2566169000	0	17683219000	20,249,388,000	12.67%	0.00%	87.33%
	2017	2613751000	0	10463173000	13,076,924,000	19.99%	0.00%	80.01%
	2018	2660763000	0	5624080000	8,284,843,000	32.12%	0.00%	67.88%
	2019	2695289000	0	14989842000	17,685,131,000	15.24%	0.00%	84.76%
	2020	2895797000	0	25108093000	28,003,890,000	10.34%	0.00%	89.66%
	2021	3896454000	0	83804881000	87,701,335,000	4.44%	0.00%	95.56%
	2022	4499913000	0	241682253000	246,182,166,000	1.83%	0.00%	98.17%
2023	2144243000	0	224682067000	226,826,310,000	0.95%	0.00%	99.05%	
المجموع	362,235,237,721	0	1,862,317,852,893	2,224,553,090,614	27.80%	0.00%	72.20%	

(2.93%)، ويعكس ذلك نلاحظ أن أعلى نسبة للاستثمار في القروض والتسليفات في سنة 2023 إذ بلغت (99.06%) بينما ان المصرف استثمر بأدنى مستوى استثمار في الاستثمارات المالية بنسبه قد بلغت (0.95%)، ومن ملاحظة نسب الجدول رقم (2) نجد ان المصرف قد بدأ استثماراته بنسبة أكبر في مجال الاستثمارات المالية وبنسبة أقل في مجال منح القروض والتسليفات في سنة 2009، الا انه قام بتعديل سياسة محفظته الاستثمارية في السنوات اللاحقة إذ اعتمد على منح القروض والتسليفات بشكل كبير جداً مقارنة بالجانب الاخر الاستثمارات المالية، وفي أدناه الشكل رقم (2) الذي يبين فيه منحى نسب الاستثمارات للمصرف طيلة مدة البحث.





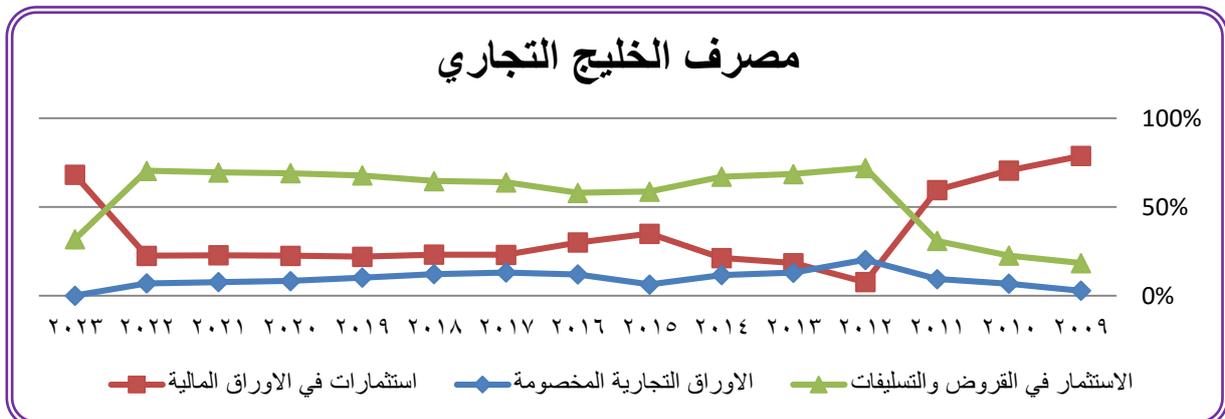
شكل رقم (2)
3.1.3: مصرف الخليج التجاري:

جدول رقم (3) نسب الاستثمار إلى إجمالي المحفظة الاستثمارية لمصرف الخليج التجاري للسنوات من 2009 - 2023

اسم المصرف	السنة	الاستثمارات المالية	الاوراق التجارية المخصصة	القروض والتسليفات	المحفظة الاستثمارية	الاستثمارات المالية	الاوراق التجارية المخصصة	الاستثمار في القروض والتسليفات
مصرف الخليج التجاري	2009	135527441633	4859450000	31726085538	172,112,977,171	78.74%	2.82%	18.43%
	2010	110162518987	10612800000	35260803563	156,036,122,550	70.60%	6.80%	22.60%
	2011	129604956002	20510000000	67135089722	217,250,045,724	59.66%	9.44%	30.90%
	2012	17944848065	46961929913	167382152208	232,288,930,186	7.73%	20.22%	72.06%
	2013	64783630176	45554750000	241019661711	351,358,041,887	18.44%	12.97%	68.60%
	2014	77925472377	42618500000	245481725026	366,025,697,403	21.29%	11.64%	67.07%
	2015	167113347120	30398150000	280470597242	477,982,094,362	34.96%	6.36%	58.68%
	2016	82959660402	33082967892	160423829509	276,466,457,803	30.01%	11.97%	58.03%
	2017	50200000000	28442961011	139224899513	217,867,860,524	23.04%	13.06%	63.90%
	2018	50200000000	26448289007	140426960706	217,075,249,713	23.13%	12.18%	64.69%
	2019	45300000000	21100914627	139865853789	206,266,768,416	21.96%	10.23%	67.81%
	2020	45300000000	16787178791	138882471376	200,969,650,167	22.54%	8.35%	69.11%
	2021	45300000000	15358968436	138053353407	198,712,321,843	22.80%	7.73%	69.47%
	2022	39500000000	12269616939	123393244025	175,162,860,964	22.55%	7.00%	70.44%
2023	44500000000	0	20775334549	65,275,334,549	68.17%	0.00%	31.83%	
المجموع	1,106,321,874,762	355,006,476,616	2,069,522,061,884	3,530,850,413,262	35.04%	9.38%	55.57%	

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج الأكل

في مجال الاستثمارات المالية الخاصة بمصرف الخليج التجاري نجد انه في سنة 2009 قد بلغت نسبة الاستثمار أعلى مستوى لها خلال مدة البحث إذ بلغت (78.74%)، وأدنى مستوى بنسبة (7.73%) في سنة 2012 مع ملاحظة انه في أغلب سنوات البحث نجد ان مستوى نسب الاستثمار في هذا المجال متقاربة جداً كما موضح في الجدول رقم (3) أعلاه، أما بخصوص الاستثمار في خصم الاوراق التجارية فإن أعلى نسبة بلغت (20.22%) في سنة 2012 متقابلة مع أدنى نسبة استثمار في الاستثمارات المالية، ولم يتم الاستثمار في هذا الجانب في سنة 2023، وقد أستثمر المصرف بأعلى نسبة في مجال منح القروض والتسليفات في سنة 2012 بلغت (72.06%) متزامنة في نفس السنة مع أعلى نسبة استثمار في مجال الاوراق التجارية المخصصة، بينما سجل المصرف أدنى نسبة استثمار في سنة 2009 إذ بلغت (18.43%). وفي أدناه الشكل رقم (3) الذي يبين فيه منحى نسب الاستثمارات للمصرف طيلة مدة البحث.





شكل رقم (3)
4.1.3: مصرف المنصور للإستثمار:

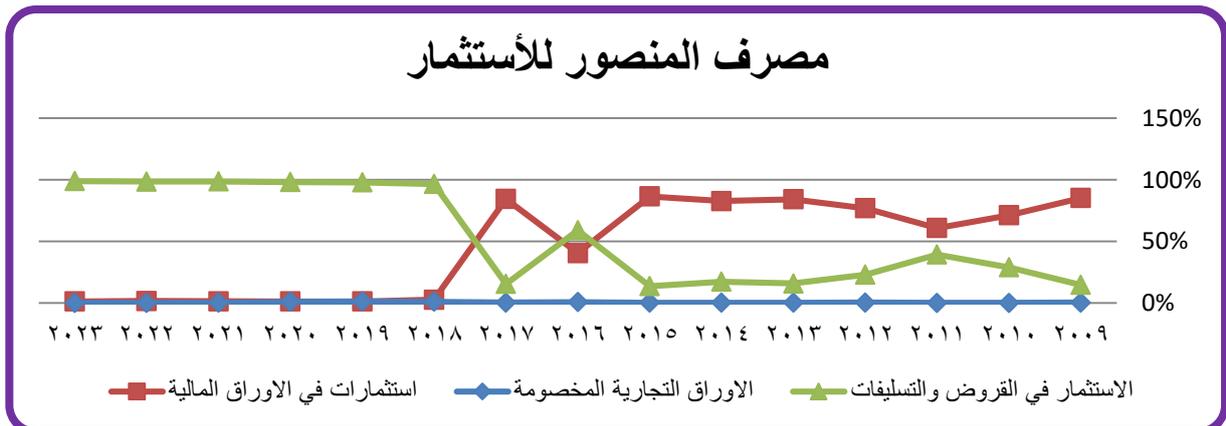
جدول رقم (4)

نسب الاستثمار إلى إجمالي المحفظة الاستثمارية لمصرف المنصور للإستثمار للسنوات من 2009 – 2023

اسم المصرف	السنة	الاستثمارات المالية	الاوراق التجارية المخصصة	القروض والتسليفات	المحفظة الاستثمارية	الاستثمارات المالية	الاوراق التجارية المخصصة	الاستثمار في القروض والتسليفات
مصرف المنصور للإستثمار	2009	76757329981	210841096	13223309585	90,191,480,662	85.10%	0.23%	14.66%
	2010	85296267255	189236	34713694925	120,010,151,416	71.07%	0.00%	28.93%
	2011	101688673717	0	65702636597	167,391,310,314	60.75%	0.00%	39.25%
	2012	232616483500	583383606	69484458041	302,684,325,147	76.85%	0.19%	22.96%
	2013	474860575980	432000000	89222754667	564,515,330,647	84.12%	0.08%	15.81%
	2014	486806857554	514000000	101523870463	588,844,728,017	82.67%	0.09%	17.24%
	2015	698695188392	417000000	109505978323	808,618,166,715	86.41%	0.05%	13.54%
	2016	38302796404	610000000	55845173053	94,757,969,457	40.42%	0.64%	58.93%
	2017	306716266731	900000000	56143555223	363,759,821,954	84.32%	0.25%	15.43%
	2018	2494452152	912822566	92267995272	95,675,269,990	2.61%	0.95%	96.44%
	2019	1113828950	1073272975	96034883599	98,221,985,524	1.13%	1.09%	97.77%
	2020	1104381546	824961129	95765158974	97,694,501,649	1.13%	0.84%	98.03%
	2021	1512978771	64093323	113613851447	115,190,923,541	1.31%	0.06%	98.63%
	2022	2624632519	0	164860060945	167,484,693,464	1.57%	0.00%	98.43%
	2023	2335994766	0	198544136361	200,880,131,127	1.16%	0.00%	98.84%
المجموع	2,512,926,708,218	6,542,563,931	1,356,451,517,475	3,875,920,789,624	45.38%	0.30%	54.33%	

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج الأكل

المصرف سجل أعلى نسبة له في سنة (2015) إذ بلغت (86.41%)، وأدنى نسبة في سنتي 2019 و2020 إذ بلغت (1.13%) فقط، ومن ملاحظة هاتين السنتين نجد ان المصرف سجل أعلى نسبة استثمار في خصم الاوراق التجارية في سنة 2019 إذ بلغت (1.09%) اي انه قام بزيادة استثماراته في مجال منح القروض والتسليفات بشكل تام تقريباً وقل الإستثمار في مجالات الاستثمارات الاخرى، ولم يستثمر المصرف اي مبلغ في خصم الاوراق التجارية للسنوات (2010 و2011 و2022 و2023) وأعلى نسبة في هذا المجال بلغت (1.09%) كانت في سنة 2019، وبعكس الانخفاض الكبير في نسب الإستثمار في مجالي الاستثمارات المالية وخصم الاوراق التجارية نشاهد ان المصرف ركز استثماراته في مجال منح القروض والتسليفات بحيث ان أدنى نسبة استثمار له بلغت (13.54%) في سنة 2015 التي كان فيها التركيز على الاستثمارات المالية، وأعلى نسبة في سنة 2023 إذ بلغت (98.84%) تاركاً المتبقي إلى الاستثمارات المالية فقط ولم يستثمر في مجال خصم الاوراق التجارية، وفي أدناه الشكل رقم (4) الذي يبين فيه منحنى نسب الاستثمارات للمصرف طيلة مدة البحث.





شكل رقم (4)
5.1.3: مصرف الائتمان العراقي:

جدول رقم (5)

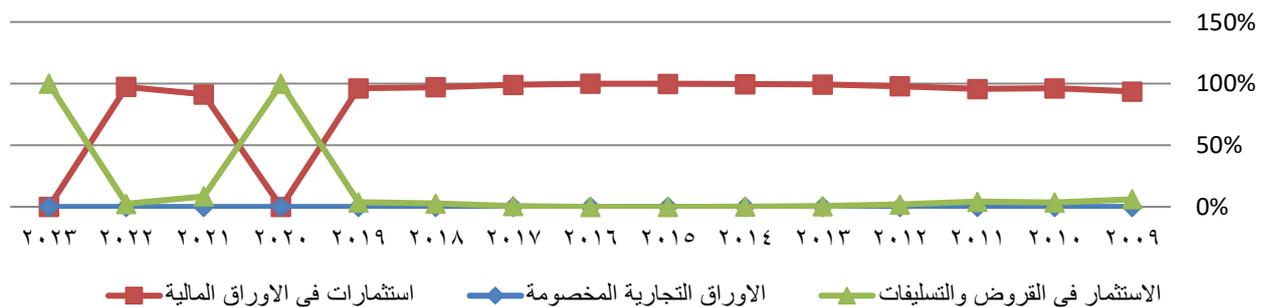
نسب الاستثمار إلى إجمالي المحفظة الاستثمارية لمصرف المنصور للإستثمار للسنوات من 2009 – 2023

اسم المصرف	السنة	الاستثمارات المالية	الاوراق التجارية المخصومة	القروض والتسليفات	المحفظة الاستثمارية	الاستثمارات المالية	الاوراق التجارية المخصومة	الاستثمار في القروض والتسليفات
مصرف الائتمان العراقي	2009	173142378111	56000000	11673137793	184,871,515,904	0.93656	0.00030	0.06314
	2010	356742378111	123000000	13724732453	370,590,110,564	0.96263	0.00033	0.03703
	2011	226294788000	71000000	10035639000	236,401,427,000	0.95725	0.00030	0.04245
	2012	359114788000	71500000	7387236000	366,573,524,000	0.97965	0.00020	0.02015
	2013	391570000000	55000000	2476915000	394,101,915,000	0.99358	0.00014	0.00628
	2014	408720000000	0	1228860000	409,948,860,000	0.99700	0.00000	0.00300
	2015	306640000000	0	68636000	306,708,636,000	0.99978	0.00000	0.00022
	2016	421680000000	0	1530000	421,681,530,000	1.00000	0.00000	0.00000
	2017	308092353000	0	2564007000	310,656,360,000	0.99175	0.00000	0.00825
	2018	80448833000	0	2294609000	82,743,442,000	0.97227	0.00000	0.02773
	2019	58700942000	0	2294609000	60,995,551,000	0.96238	0.00000	0.03762
	2020	0	0	2294609000	2,294,609,000	0.00000	0.00000	1.00000
	2021	21859712000	0	2053452000	23,913,164,000	0.91413	0.00000	0.08587
	2022	78721506000	0	2053452000	80,774,958,000	0.97458	0.00000	0.02542
	2023	0	0	1855730000	1,855,730,000	0.00000	0.00000	1.00000
المجموع	3,191,727,678,222	376,500,000	62,007,154,246	3,254,111,332,468	84.28%	0.01%	15.71%	

الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج الأكل

ان هذا المصرف نحى منحى يختلف عن باقي المصارف عينة البحث إذ انه ومن خلال ملاحظة تركيبة محفظته الاستثمارية نجد انه ركز في مجال الإستثمار في الاستثمارات المالية وقل بشكل كبير الإستثمار في المجالات الأخرى ومن ضمنها منح القروض والتسليفات، ما عدى سنتي 2020 و 2023 التي استثمر كل امواله المخصصة للإستثمار في منح القروض والتسليفات فقط ولم يستثمر اي مبلغ في المجالين الآخرين، وعند متابعة نسب الإستثمار في خصم الاوراق التجارية نجد انه استثمر فيه للسنوات من (2009 ولغاية 2013) فقط وبنسب قد تكون غير محسوبة، وفي أدناه الشكل رقم (5) الذي يبين فيه منحى نسب الاستثمارات للمصرف طيلة مدة البحث.

مصرف الائتمان العراقي





شكل رقم (5)

المبحث الثاني

2.3: تحليل علاقة الارتباط الجزئي بين متغيرات البحث

من المعلوم أن صافي الربح أو الخسارة لأي منشأة باختلاف أنواع انشطتها هما نتاج عملية التشغيل فان كانت النتيجة ربح فمعنى ذلك ان إجمالي دخل المنشأة من الانشطة اكبر من اجمالي مصروفاتها والعكس صحيح ان كانت النتيجة خسارة، وذلك خلال مدة زمنية معينة تقدر بسنة وتعرف بالسنة المالية، تظهر الارباح الصافية في قائمة الدخل ومن ثم ترحل إلى قائمة المركز المالي في الجانب الدائن كحقوق الملكية فكلما كانت الارباح المتحققة اكبر كان المركز المالي للشركة اقوى، وعليه سيتم في هذا المبحث تحليل علاقة الارتباط والاثر بين الارباح المتحققة للمصرف بإعتباره أحد العوامل المهمة في تقوية المركز المالي وبيان مكونات المحفظة الاستثمارية له، وسيتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من البحث التي مفادها (لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين سياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي للمصرف) من اجل قبولها من عدمه بواسطة استخدام معامل الارتباط الجزئي (Partial Correlation Coefficient) لمعرفة قوة علاقة الارتباط واتجاهها بين كل مكون من مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي (الارباح) للمصارف وأستبعاد تأثيرات المكونات الأخرى بالاعتماد على وصف قوة الارتباط أدناه (Lehman,2005:123):-

جدول (6)

وصف قوة الارتباط

نوع الارتباط	قيمة معامل الارتباط
عدم وجود ارتباط	R=0
إرتباط ضعيف جداً	R<0.20
إرتباط ضعيف	0.20-0.39
إرتباط متوسط	0.40-0.59
إرتباط قوي	0.60-0.79
إرتباط قوي جداً	R>0.80

ولغرض الوصول إلى النتائج وإعطاء القرار الدقيق سيتم اختبار الفرضية لكل المصارف المبحوثة وكما يأتي:

1.2.3: الارتباط الجزئي بين مكونات المحفظة الاستثمارية لمصرف سومر التجاري وبين ارباحه:

H_0 : لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف سومر التجاري.
 H_1 : يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف سومر التجاري.

كما هو معروف انه يتم رفض أي فرضية من خلال مقارنة القيمة المحتسبة للاختبار الإحصائي مع القيمة الجدولية الموافقة لها، بحيث يتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) في حالة كون القيمة المحتسبة أصغر من القيمة الجدولية، ولغرض قبول الفرضية أعلاه من عدمه، تم اختبار قيمة



معامل الارتباط الجزئي الواردة بالجدول رقم (7)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين الأرباح ومكونات المحفظة الاستثمارية (الاستثمارات المالية والأوراق المخصصة والقروض والتسليفات) لمصرف سومر التجاري.

جدول (7)

معاملات الارتباط بين مكونات المحفظة الاستثمارية لمصرف سومر التجاري وبين الأرباح

المكونات	معامل الارتباط R	الدلالة الإحصائية Sig
الاستثمارات المالية	- 0.438	0.134
الأوراق المخصصة	-0.219	0.473
القروض والتسليفات	0.123	0.689

المصدر: تم أعداده من قبل الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS

من الجدول أعلاه يتضح لنا انه توجد علاقة ارتباط عكسية بين الاستثمارات المالية والأوراق المخصصة وبين الأرباح أي انه كلما زادت نسبة الإستثمار في الاستثمارات المالية والأوراق المخصصة قلة الأرباح وبالعكس، وكانت قوة العلاقة ضعيفة بين الاستثمارات المالية وبين الأرباح بقيمة (-0.219) ومتوسطة بقيمة (- 0.438)، بين الاستثمارات المالية وبين الأرباح، وجميع المعاملات الظاهرة بالجدول المذكور ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%).

2.2.3: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى لمصرف آشور الدولي للإستثمار:

H_0 : لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف آشور الدولي للإستثمار.

H_1 : يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف آشور الدولي للإستثمار.

من ملاحظة المحفظة الاستثمارية لمصرف آشور الدولي للإستثمار نجد ان المصرف المذكور تجنب الإستثمار في مجال خصم الأوراق المالية واعتمد على الاستثمارات المالية ومنح القروض والتسليفات وفي أدناه نتائج فحص اختبار الارتباط للمصرف:-

جدول (8)

معاملات الارتباط بين مكونات المحفظة الاستثمارية لمصرف آشور الدولي للإستثمار وبين الأرباح

المكونات	معامل الارتباط R	الدلالة الإحصائية Sig
الاستثمارات المالية	0.356	0.212
القروض والتسليفات	0.571	0.033

المصدر: تم أعداده من قبل الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS



من الجدول رقم (8) أعلاه نجد ان هناك علاقة ارتباط طردية بين ارباح المصرف وبين الإستثمار في مجال الاستثمارات المالية والقروض والتسليفات، حيث كانت علاقة ارتباط متوسطة وذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%) بالقروض والتسليفات بمعدل (0.571) وضعيفة وليست ذات دلالة احصائية بالاستثمارات المالية بمعدل (0.356).
3.2.3: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى لمصرف الخليج التجاري:

H_0 : لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف الخليج التجاري.
 H_1 : يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف الخليج التجاري.

تم اختبار قيمة معامل الارتباط الجزئي للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين الأرباح ومكونات المحفظة الاستثمارية (الاستثمارات المالية والأوراق المخصومة والقروض والتسليفات) لمصرف الخليج التجاري.

جدول (9)

معاملات الارتباط بين مكونات المحفظة الاستثمارية لمصرف الخليج التجاري وبين الأرباح

المكونات	معامل الارتباط R	الدلالة الاحصائية Sig
الاستثمارات المالية	0.270	0.371
الأوراق المخصومة	0.666	0.013
القروض والتسليفات	-0.244	0.423

المصدر: تم أعداده من قبل الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS

من الجدول رقم (9) نجد ان هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة وليست ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%) بين ارباح المصرف وبين القروض والتسليفات بمعدل (-0.244)، ومن ناحية أخرى نلاحظ ان هناك علاقة ارتباط طردية موجبة قوية وذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%) مع الأوراق المخصومة بمعدل (0.666) وارتباط ضعيف وليس ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%) مع الاستثمارات المالية بمقدار بلغ (0.270).

4.2.3: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى لمصرف المنصور للإستثمار:-

H_0 : لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف المنصور للإستثمار.
 H_1 : يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف المنصور للإستثمار.



تم اختبار قيمة معامل الارتباط الجزئي للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين الأرباح ومكونات المحفظة الاستثمارية (الاستثمارات المالية والأوراق المخصصة والقروض والتسليفات) لمصرف المنصور للإستثمار وكانت النتائج كما يأتي:-

جدول (10)

معاملات الارتباط بين مكونات المحفظة الاستثمارية لمصرف المنصور للإستثمار وبين الأرباح

المكونات	معامل الارتباط R	الدلالة الإحصائية Sig
الاستثمارات المالية	0.563	0.045
الأوراق المخصصة	0.054	0.861
القروض والتسليفات	0.711	0.006

المصدر: تم أعداده من قبل الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS

من ملاحظة نتائج اختبار الارتباط الجزئي لمصرف المنصور للإستثمار في الجدول رقم (10) أعلاه نجد ان جميع علاقات الارتباط بين مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف المذكور وبين ارباحه هي علاقة طردية موجبة تراوحت بين قوية مع القروض والتسليفات بمقدار (0.711) بدلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%)، ومتوسطة مع الاستثمارات المالية بمقدار (0.563) وبدلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%)، وكانت ضعيفة جداً مع الأوراق المخصصة وليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%).

5.2.3: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى لمصرف الائتمان العراقي:-

H_0 : لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف الائتمان العراقي.

H_1 : يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مكونات المحفظة الاستثمارية والمركز المالي لمصرف الائتمان العراقي.

في أدناه الجدول رقم (11) الخاص باختبار قيمة معامل الارتباط الجزئي للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين الأرباح ومكونات المحفظة الاستثمارية (الاستثمارات المالية والأوراق المخصصة والقروض والتسليفات)

جدول (11)

معاملات الارتباط بين مكونات المحفظة الاستثمارية لمصرف الائتمان العراقي وبين الأرباح

المكونات	معامل الارتباط R	الدلالة الإحصائية Sig
الاستثمارات المالية	0.271	0.370
الأوراق المخصصة	0.200	0.512
القروض والتسليفات	- 0.077	0.802



والتسليفات) لمصرف الائتمان العراقي:-

قد ارتبطت الاستثمارات المالية والاوراق المخصوصة بالأرباح بعلاقة ارتباط ضعيفة بمقدار (0.271) و(0.200) على التوالي بعكس علاقة الارتباط القوية بين القروض والتسليفات وبين الارباح البالغة (-) (0.077) الا ان الأخيرة كانت علاقة عكسية بالاتجاه الاخر أي انه كلما زاد الإستثمار في القروض والتسليفات قلت الارباح والعكس صحيح، وان جميع العلاقات ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%).

المبحث الثالث

تحليل علاقة الأثر بين متغيرات البحث

من خلال ما سيتم مناقشته في هذا المبحث سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للبحث التي مفادها (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي للمصرف)، ومن اجل الوصول إلى القرار الدقيق بشأن الفرضية المذكورة من ناحية قبولها من عدمها سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Liner Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر المتعدد بين المتغيرات المستقلة (مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف) المتمثلة بـ(استثمارات المالية (X1) ،أوراق تجارية مخصصة (X2)، القروض والسلف (X3)) والمتغير التابع (أرباح المصرف (Y)) . فضلا عن ذلك سيتم استخدام معامل التحديد (R²) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة في التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة وأن المعادلة الخطية للانحدار الخطي

المتعدد التي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSS هي: $Y = a + b_1x_1 + b_2x_2 + \dots + b_nx_n + e_i$

1.3.3: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية لمصرف سومر التجاري:

H₀ : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف سومر التجاري.

H₁ : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف سومر التجاري.

إذا فان معادلة الانحدار التقديرية هي:

$$= 5556824291.293 - 1.870X_1 - 0.085 X_2 + 0.010 X_3 \bar{Y}$$

وبمعامل توضيح (R²) = 9.31%

H₀ : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف آشور الدولي للإستثمار.

H₁ : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف آشور الدولي للإستثمار.



جدول (12)

علاقة الأثر لمكونات المحفظة الاستثمارية المصرفية في مصرف سومر التجاري

القرار	درجة الثقة	معامل التفسير R ²	مستوى دلالة sig(F)	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a
قبول فرضية H ₀	%95	%31.9	0.221	1.718	أ.مالية (X ₁) -1.870	5556824291.293
					مخصومة (X ₂) -0.085	
					قروض (X ₃) 0.010	

المصدر: تم أعداده من قبل الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS

أي أن معادلة الانحدار التقديرية تفسر (9.31%) من التباين في المتغير التابع (العلاقة بين المتغير التابع ربحية مصرف سومر التجاري (Y) والمتغيرات المستقلة والتي هي (الاستثمارات المالية (X₁) والأوراق التجارية المخصومة (X₂) والقروض والسلف (X₃))، أي ان سبب (9.31%) من التغيرات الحاصلة على مقدار أرباح المصرف كانت بفعل التغيرات على مكونات محفظته الاستثمارية، أما المتبقي من النسبة فهي نتيجة وجود عوامل أخرى مؤثره على الأرباح والمركز المالي للمصرف، ويدعم رفض فرضية الوجود هو قيمة مستوى الدلالة ل(F) = 0.221 التي هي اكبر من مستوى المعنوية (5%) أي أنها ليست علاقة معنوية وليست ذات دلالة إحصائية وان مكونات المحفظة الاستثمارية لا يوجد لها اثر في الأرباح، وهذا يؤدي إلى رفض فرضية الوجود (H₁) وقبول فرضية العدم (H₀) التي مفادها (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف سومر التجاري) المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه .

2.3.3: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية لمصرف آشور الدولي للاستثمار:

الجدول رقم (13) أدناه يوضح نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد:

إذا
فان

جدول (13)

علاقة الأثر لمكونات المحفظة الاستثمارية المصرفية في مصرف آشور الدولي للاستثمار

القرار	درجة الثقة	معامل التفسير R ²	مستوى دلالة sig(F)	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a
قبول فرضية H ₀	%95	%34.8	0.077	3.197	أ.مالية (X ₁) 0.046	895052280.704
					مخصومة (X ₂) 0	
					قروض (X ₃) 0.042	

المصدر: تم أعداده من قبل الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS



معادلة الانحدار التقديرية هي:

$$= 8955052280.704 + 0.046X_1 + 0.042 X_3 \bar{Y}$$

وبمعامل توضيح $(R^2) = 8.34\%$

أي أن معادلة الانحدار التقديرية تفسر (8.34%) من التباين في المتغير التابع (العلاقة بين المتغير التابع ربحية مصرف سومر التجاري (Y) والمتغيرات المستقلة والتي هي (الاستثمارات المالية (X1) والقروض والسلف (X3) فقط وذلك لان المصرف لم يستثمر في خصم الأوراق التجارية)، أي ان تلك النسبة تمثل التغيرات الحاصلة على مقدار أرباح المصرف بفعل التغيرات على مكونات محفظته الاستثمارية، أما المتبقي من النسبة فهي نتيجة وجود عوامل أخرى مؤثره على الأرباح والمركز المالي للمصرف، ويدعم رفض فرضية الوجود هو قيمة مستوى الدلالة ل(F) = 0.077 التي هي اكبر من مستوى المعنوية (5%) أي أنها ليست علاقة معنوية وليست ذات دلالة إحصائية وان مكونات المحفظة الاستثمارية لا يوجد لها اثر في الأرباح، وهذا يؤدي إلى رفض فرضية الوجود (H₁) وقبول فرضية العدم (H₀) التي مفادها (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف آشور الدولي الإستثماري) لتغيرات على

الجدول رقم (15) أدناه يوضح نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد:

إذا فان معادلة الانحدار التقديرية هي:

$$= (-1028954626.492) + 0.020X_1 + 0.936 X_2 + 0.141 X_3 \bar{Y}$$

وبمعامل توضيح $(R^2) = 7.58\%$

أن معادلة الانحدار التقديرية تفسر (7.58%) من التباين في المتغير التابع (العلاقة بين المتغير التابع ربحية مصرف المنصور للإستثمار (Y) والمتغيرات المستقلة والتي هي (الاستثمارات المالية (X1) والأوراق التجارية المخصومة (X2) والقروض والسلف (X3))، أي ان تلك النسبة تمثل التغيرات الحاصلة على مقدار أرباح المصرف بفعل التغيرات على مكونات محفظته الاستثمارية، أما المتبقي من النسبة فهي نتيجة وجود عوامل أخرى مؤثره على الأرباح والمركز المالي للمصرف، ويدعم رفض فرضية العدم هو قيمة مستوى الدلالة ل(F) = 0.018 التي هي اصغر من مستوى المعنوية (5%) أي أنها علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية وان مكونات المحفظة الاستثمارية يوجد لها اثر في الأرباح، وهذا يؤدي إلى قبول فرضية الوجود (H₁) التي مفادها (يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف المنصور للإستثمار) المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه .

4.3.3: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية لمصرف الائتمان العراقي:

H₀: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف الائتمان العراقي.

H₁: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف الائتمان العراقي.

إذا فان معادلة الانحدار التقديرية هي:

$$= 4108804661.429 + 0.016X_1 + 107.259 X_2 + (-0.342 X_3) \bar{Y}$$

وبمعامل توضيح $(R^2) = 7.31\%$



من

جدول (16)

علاقة الأثر لمكونات المحفظة الاستثمارية المصرفية في مصرف الائتمان العراقي

القرار	درجة الثقة	معامل التفسير R ²	مستوى دلالة sig(F)	قيمة (F) المحسوبة	Beta (b)	a
قبول فرضية H ₀	%95	%31.7	0.224	1.702	أ. مالية (X ₁) 0.016	4108804661.429
					مخصومة (X ₂) 107.259	
					قروض (X ₃) -0.342	

المصدر: تم أعداده من قبل الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS

خلال ملاحظة معادلة الانحدار التقديرية نلاحظ انها تفسر (7.31%) من التباين في المتغير التابع (العلاقة بين المتغير التابع ربحية مصرف الائتمان العراقي (Y) والمتغيرات المستقلة والتي هي (الاستثمارات المالية (X1) والأوراق التجارية المخصومة (X2) والقروض والسلف (X3))، أي ان تلك النسبة تمثل التغيرات الحاصلة على مقدار أرباح المصرف بفعل التغيرات على مكونات محفظته الاستثمارية، أما المتبقي من النسبة فهي نتيجة وجود عوامل أخرى مؤثرة على الأرباح والمركز المالي للمصرف، ويدعم رفض فرضية العدم هو قيمة مستوى الدلالة ل(F) = 0.224 التي هي أكبر من مستوى المعنوية (5%) أي أنها علاقة غير معنوية وليست ذات دلالة إحصائية وان مكونات المحفظة الاستثمارية لا يوجد لها اثر في الأرباح، وهذا يؤدي إلى قبول فرضية العدم (H₀) التي مفادها (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسياسة تكوين المحفظة الاستثمارية وبين المركز المالي لمصرف الائتمان العراقي) المتحققة بالمعادلة التقديرية أعلاه .

الفصل الرابع
المبحث الاول

الاستنتاجات Conclusions

من خلال ما تمت مناقشته في البحث توصلنا إلى عدة استنتاجات وهي كما يأتي:-
من خلال إجراء التحليل المالي لإستثمارات المصارف التجارية للمصارف المبحوثة في الاستثمارات المالية أظهرت النتائج ان مصرف الائتمان العراقي قد حقق أعلى معدل استثمار في هذا المجال طيلة سنوات الدراسة من بين المصارف عينة البحث، مما يؤدي إلى استنتاج بان المصرف ينتهج سياسة استثمارية متوازنة في إدارة محفظته الاستثمارية، وكذلك فان ذلك سيؤدي إلى زيادة قدرته على مواجهة حالات السحب النقدي الكبيرة التي قد تحدث لأسباب غير متوقعة، متجاوزا وبفارق كبير جداً عن أقرب معدل استثمار في نفس المجال الذي حققه مصرف المنصور للإستثمار، وكان أقل معدل لمصرف سومر التجاري.

أما فيما يخص الإستثمار في مجال خصم الاوراق التجارية نلاحظ ان مصرف آشور الدولي للإستثمار قد ابتعد عن هذا المجال ولم يقيم بالاستثمار فيه، بعكس مصرف سومر التجاري الذي حقق أعلى معدل إستثماري من بين المصارف مع الاشارة إلى ان المصرف المذكور كان له المعدل الاقل في مجال الاستثمارات المالية، وتلاه بالمعدل مصرف الخليج التجاري، بينما المصرفين الاخرين (مصرف المنصور للإستثمار ومصرف الائتمان العراقي) يكاد ينعدم الإستثمار في الخصم، على الرغم من ان العوائد التي يمكن ان تحصل عليها في هذا المجال تتناسب طردياً مع كبر مبلغ الاوراق التجارية، مما يعكس حالة التخوف للمصارف من الإستثمار في هذا النوع من الاستثمارات.



كذلك أوضح التحليل المالي والاحصائي لبيانات المصارف عينة البحث ان تلك المصارف ركزت جل استثماراتها وبمعدلات كبيره في مجال منح القروض والتسليفات، ما عدا مصرف الائتمان العراقي الذي استثمر بنسبة تعد قليلة جداً مقارنة بنسب المصارف الاخرى، مما يدل على ان سياسة المصرف الاستثمارية سياسة رشيدة من خلال تجنبها المخاطرة العالية التي ترافق هكذا نوع من الاستثمارات و يعزز ذلك ايضاً تركيزه على الاستثمارات المالية التي تتصف بدرجة عالية من الامان ومستوى منخفض من الخطورة، وكان مصرف سومر التجاري المتصدر من بين المصارف وذلك بسبب تحقيقه أعلى معدل استثماري في هذا المجال ومن بعده جاء مصرف آشور الدولي للاستثمار ومصرف الخليج التجاري ومن ثم مصرف المنصور للاستثمار.

أما فيما يخص مجال الاستثمار في منح القروض والتسليفات والمرابحات والحوالات المبيعة فمن الملاحظ ومن خلال ما أظهر التحليل المالي من نتائج ان المصارف التجارية والإسلامية قد اعتمد كلا النوعين وبشكل كبير على هذا المجال الاستثماري إلى درجة ان مصرف إيلاف الإسلامي بلغ أعلى معدل في المرابحات تاركاً فقط نسبة قليلة جداً للاستثمار في الأوراق المالية، وجاء بعده المصرف الأهلي العراقي، ومن ثم مصرف الاستثمار العراقي، والمصرف العراقي الإسلامي، وهذا يوضح مدى الرغبة الشديدة لتلك المصارف (التجارية والإسلامية) في تحقيق هدف الربحية، حتى وان كان ذلك على حساب تحقيق هدفي السيولة والأمان وتعرضهما لمستوى مخاطرة عالية، واستثنى التحليل المالي من ذلك مصرف بغداد الذي انتهج وكما تم ذكره سابقاً سياسة استثمارية متوازنة قادرة على الحفاظ عليه من التقلبات والتغيرات الاقتصادية غير المتوقعة من خلال محاولته بالتوفيق بين الأهداف الثلاثة (السيولة والأمان والربحية).

ان المحافظ الاستثمارية للمصارف عينة البحث وعلى نوعيتها التجارية والإسلامية ومن خلال ما أوضحتها نتائج التحليل المالي من نسب مساهمة كل مكون داخل المحفظة الاستثمارية لأجمالي عينة المصارف، أنها لم تأخذ بمبدأ التنويع الاستثماري، وركزت وبشكل كبير على جانب واحد من الاستثمار ولم تستثمر تلك المصارف في المجالات الاستثمارية الأخرى الا بجزء يسير من أموالهم المخصصة للاستثمار، وهذا يدل على عدة أمور منها:-

ان المصارف التجارية والإسلامية يسعى كلاهما للحصول على اكبر قدر من الأرباح من خلال زيادة الاستثمار في جانب منح القروض والتسليفات والمرابحات والحوالات المبيعة دون ان تعير اهتماماً يعتد به لباقي الاستثمارات، التي وان كانت تحقق عوائد اقل الا أنها تمتاز بمستوى منخفض من المخاطرة مقارنة بالمستوى العالي للخطورة فيما يخص ذلك النوع من الاستثمار، وكذلك ما تتميز به أيضاً من توافر السيولة الكافية وتحقيق الأمان لها.

عدم وجود خطط استراتيجية استثمارية لدى السلطة الإدارية والقيادية للمصارف، مدروسة وموضوعه على أسس علمية صحيحة من اجل النهوض بواقع الاستثمار لتلك المصارف، وخاصة وما يحدث اليوم من تطور سريع في مجالات الحياة المختلفة التكنولوجية والخدمية والسلعية وغير ذلك من المجالات، التي ولدت الكثير من الأصول والمجالات والخدمات التي من الممكن ان تستغلها المصارف وان تستثمر فيها وتكون السبابة في هذا المضمار لكسب الميزة التنافسية فيها.

لا تمتلك تلك المصارف إدارات كفؤة أو أنها تمتلكها ولكن ليس على درجة كبيرة من الكفاءة، قادرة على التعامل مع الأسواق المالية وإدارة واختيار مجالات وأصول استثمارية أخرى غير الاستثمار في القروض والتسليفات، تمتاز بقدر جيد من العوائد وبدرجة منخفضة من الخطورة التي من الممكن ان تتعرض لها تلك المصارف.

لم تظهر النتائج الإحصائية وجود علاقة ارتباط بين مكونات المحفظة الاستثمارية والربحية للمصارف التجارية عينة البحث، بينما ومن خلال ما أظهرته نتائج التحليل الإحصائي للمصارف الإسلامية المبحوثة أن هناك علاقة ارتباط قوية موجبة بين مكونات المحفظة الاستثمارية لمصرف إيلاف الإسلامي وربحيته، مما يبين وبوضوح ان ربحية المصرف مرتبطة بمكونات المحفظة الاستثمارية له، أي ان كلما زادت مكونات المحفظة تنوعاً زاد مقدار الأرباح المتحققة من جراء ذلك، وبالعكس.



عند قياس معنوية الأثر للعلاقة بين مكونات المحفظة الاستثمارية وبين الربحية للمصارف التجارية لم تظهر نتائج التحليل الإحصائي أي علاقة أثر معنوية بين المتغيرات المستقلة والتابعة (مكونات المحفظة الاستثمارية والربحية)، بمعنى ان مكونات المحافظ الاستثمارية لتلك المصارف لا يوجد لها اثر في ربحيتها، وعلى العكس من ذلك فلقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للمصارف الإسلامية عينة البحث أن هناك علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية لتأثير المتغير المستقل (مكونات المحفظة الاستثمارية) على المتغير التابع (الربحية) لمصرف إيلاف الإسلامي، ولم تظهر النتائج عن وجود علاقة أثر معنوية فيما يخص المصرف العراقي الإسلامي.

المبحث الثاني

التوصيات Recommendations

من اجل زيادة الخدمات المصرفية في العراق ولغرض تعزيز فعالية القطاع المصرفي واستقراره في أدناه بعض التوصيات:

ابتكار وتنويع منتجات وخدمات مصرفية جديدة من خلال تطوير منتجات مالية جديدة تناسب مختلف شرائح العملاء من شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة وكذلك شمولها لجميع القطاعات المختلفة مثل القطاع الزراعي وغيره.

ضرورة قيام المصارف بالاستثمار في التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية كجزء من محافظها الاستثمارية لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، ومن اجل تحقيق اهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.

ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتشجيع المصارف العراقية لتبادل المعرفة واستكشاف فرص الخدمات والاستثمارات عبر الحدود والشراكة مع المصارف الأجنبية بهدف تنويع محافظها الاستثمارية وتقليل نسبة المخاطرة التي من الممكن ان تتعرض لها داخل العراق.

قيام البنك المركزي العراقي بزيادة إقامة وتنظيم وتنفيذ برامج تدريبية لموظفي المصارف لتعزيز مهاراتهم في إدارة المخاطر وخدمة العملاء ومحو الأمية الرقمية، والاستعانة بالمهنيين المهرة من خارج العراق او من القطاعات الأخرى في الداخل.

تشجيع المصارف العراقية من قبل البنك المركزي العراقي على تنويع محافظها الاستثمارية لتقليل التركيز على قطاعات محددة وإنشاء أطر لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المالية في العمليات المصرفية. قيام البنك المركزي والمصارف العراقية بتنسيق العمل مع الحكومة لتنفيذ التدابير التي تعمل على استقرار العملة والسيطرة على التضخم وزيادة الاستقرار المالي العام ودعم الجهود الوطنية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط من أجل خلق بيئة أكثر ملاءمة وأستقراراً للعمليات المصرفية.

المصادر العربية

احمد محمد فرحات، (ادارة المحافظ الاستثمارية)، الطبعة الاولى، ردمك، 2019.

حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن 2003 .

خلفان حمد عيسى، (ادارة الإستثمار والمحافظ المالية)، الطبعة الاولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016.

السرطان، مظهر، (بناء محفظة استثمارية باستخدام الشبكات العصبية : دراسة تطبيقية سوق عمان المالي)، رسالة ماجستير، كلية ادارة المال والاعمال/جامعة ال البيت، الأردن، 2014 .

عبد الإله نعمت جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين مكتبة الفلاح، الأردن، 1999.

عريقات وحربي محمد وسعيد جمعة، (ادارة المصارف الإسلامية)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .

فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، (إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

المبيضين، عرين أحمد عبد الله مكناس وجمال الدين عبدالله عبدالقادر(دور المصارف التجارية في استثمار أموال العملاء)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2023.



محسن أحمد الخضيرى، (كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة)، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، 1999.

محمد الصيرفي، (إدارة العمليات المصرفية: العادية-غير العادية-الإلكترونية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2016.

منير إبراهيم هندي، (أدوات الإستثمار في اسواق راس المال: الاوراق المالية وصناديق الإستثمار)، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003.

المصادر الاجنبية

Lehman, Ann, Jmp for basic univariate and Multivariate statistics: A step-by-step guide, cary, 2005.

Mahmoud Shah, Steve Clarke, (E-Banking Management: Issues, Solutions, and Strategies), Published in the United States of America by Information Science Reference (an imprint of IGI Global, 2009.

Timothy W. Koch and S. Scott MacDonald, (Bank Management, Eighth Edition), Integra Software Services Pvt. Ltd, 2015.

Ahmed Mohammed Farhat, (Investment Portfolio Management), First Edition, ISBN, 2019.

Hussein Bani Hani, Economics of Money and Banking, Al-Kindi Publishing and Distribution House, Jordan 2003.

Khalfan Hamad Issa, (Investment and Financial Portfolio Management). First Edition, Al-Janadriyah Publishing and Distribution House, 2016.

Al-Sarhan, Mazhour, (Building an Investment Portfolio Using Neural Networks: An Applied Study of the Amman Stock Exchange), Master's Thesis, Faculty of Finance and Business Administration/Al al-Bayt University, Jordan, 2014.

Abdul-Ilah Ni'mat Ja'far, Accounting for Financial Institutions, Dar Hanin Al-Falah Library, Jordan, 1999.

Arekat and Harbi Mohammed and Saeed Juma, (Islamic Banking Management), First Edition, Wael Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2010.

Falah Hassan Al-Husseini and Mu'ayyad Abdul Rahman Al-Douri, (Bank Management: A Contemporary Quantitative and Strategic Approach), Wael Publishing House, Jordan, 2000.

Falah Hassan Al-Husseini, Mu'ayyad Abdul Rahman Al-Douri, Bank Management: A Contemporary Quantitative and Strategic Approach, Wael Publishing House, Jordan, 2000.

Al-Mobaideen, Areen Ahmed Abdullah Maknas and Gamal El-Din Abdullah Abdel Qader (The Role of Commercial Banks in Investing Customers' Money), Unpublished Master's Thesis, Mu'tah University, 2023.

Mohsen Ahmed Al-Khudairi, (How to Learn the Stock Exchange in 24 Hours), Itrak Publishing and Distribution, Heliopolis, 1999.

Mohamed Al-Sayrafi, (Banking Operations Management: Regular - Extraordinary - Electronic), Dar Al-Fajr Publishing and Distribution, 2016.

Munir Ibrahim Hindi, (Investment Tools in Capital Markets: Securities and Investment Funds), Modern Arab Office, Alexandria, 2003.